كبش مخاض بنته ونظايرها وشن الصحيحين والاوشق الخمسة في العدل
اذا جوزناها في خمسة والاجال في حول الزكاة والجزية ودية الخطأ وفي
الزاني واتلاف المؤنث والعين ومنفعة البضع ومقادير الحدود كحد الزنا والقذف
في الحر والعبد ونصاب السرقة بربع دينار وغير ذلك فكل هذا تحديد
وسببه ان هذه المقدرات منصوصة والتقدير بها حكم فلا يسوغ مخالفتها
واما المختلف فيه فسببه ان تقديره بالاجتهاد اذ لم يجئ نص صحيح في ذلك
وما قارب المقدر فهو في المعنى مثله والله اعلم قال المصنف رحمه الله
واذا كانت النجاسة مما لا يدركها الطرف ففيه ثلاث طرق منا اصحابنا من
قال الحكم لها لانه لا يمكن الاحتراز منها فهو كغبار الطريق ومنهم من
قال الحكم حكم سائر النجاسات لانها نجاسة متيقنة ومنهم من قال فيه
قولان ووجههما ما ذكرنا الشرح قوله لا يدركها الطرف معناه
لا تشاهد بالعين لقلتها بحيث لو كانت مخالفة للون ثوب ونحوه ووقعت
عليه لم تر لقلتها وذلك كبول ذباب نقع على نجاسة ثم تقع في الماء قال المتولي وغيره
وكالبول نيز شش اليه بخوذلك وقوله الطريق هي لفظة عجمية ويقال
سرفين ايضا بالقاف وثلاث السين منها وتفتح ثم اربع لغات موثقات
في تهذيب الاسماء اما حكم المسئلة فاعادة اصحابنا يضمون الى هذه المسئلة
الثوب اذا اصابه نجاسة لا يدركها الطرف والمصنف ذكر هذه الثانية في
باب طهارة البدن قالا ذكرها جميعا هنا على عادة الاصحاب ووفاء شرط هذا
الكتاب في تقديم المسائل في اول امواطنها قال اصحابنا في الماء والثوب
سبع طرق لحدها يعفى فيها والثاني نجسان قال الماوردي هذه طريقة
ابن سريج والثالث منها قولان قال الماوردي وهذه طريقة ابي اسحق
المروزي والرابع نجس لما لا الثوب لان الثوب اخف حكما في النجاسة
ولهذا يعفى عن دم البراغيث وقليل سائر الدماء والفتح في الثوب دون الماء

والخامس

والخامس عكسه لان الماء قوي دفع النجاسة عن نفسه دون الثوب
والسادس نجس الثوب وفي الماء قولان والسابع نجس الماء دون الثوب قولان
قال الماوردي وهذه طريقة ابن ابي هريرة واختلف المصنفون في الاصح من
هذه الطرق فقال الماوردي الاصح وهو طريقة المتقدمين لا نجس الماء
ونجس الثوب كما هو ظاهر مذهب الشافعي ووافقه على تصحيح البندنيجي وعكسه
القاضي ابو الطيب فقال الصحيح نجس الماء لا الثوب الا ان يكون رطبا وكذا قال
الامام الصحيح نجس الماء في الثوب وجهان وفي طريقة الصيدلاني وقطع البغوي
نجاسة الماء في طريقة القفال واصحابه والصحيح المختار ما ذكرناه كله لا نجس الماء ولا
الثوب وبهذا قطع المحاملي في المقنع ونقله في كتابيه عن ابي الطيب بن سلمة ومحمد الغزالي
وصاحب العدة وغيرهم لتعذر الاحتراز وحصول الحرج وقد قال الله تعالى وما جعل
عليكم في الدين من حرج والله اعلم واما بيان الطرق والاقوال والاوجه فقد سبق
في اوائل مقدمة الكتاب وبالله التوفيق قال المصنف رحمه الله وان كانت قولان م
النجاسة ميتة لا نفس لها سائلة كالذباب والنحل وما اشبههما فقد وجهان احدهما
انها كغيرها من الميتات لانه حيوان لا يؤكل بعد موته لاخرمنه فهو كالحيوان الذي
لا نفس سائلة والثاني لا ينجس الماء لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وقع
الذباب في اناء احدكم فامقلوه فان في احد جناحيه داء وفي الاخر دواء وقد يكون
الطعام حارا فيموت بالمقل فيه فلو كان ينجسه لما امر بمقله لكون شفاء انا اذا
اكلناه فان كثر من ذلك ما غير الماء فقد وجهان احدهما ينجس لانه ما تغير
بالنجاسة والثاني لا ينجس لان ما لا ينجس الماء اذا وقع فيه وهو دون القلتين
لم ينجسه وان تغير به كالسمك والجراد الشرح هذا الحديث صحيح رواه
البخاري بمعناه من رواية ابي هريرة رضي الله عنه وفيه فليغمسه ثم ليترعه ورواه
ابو داود في سننه وزاد وانه يتقي بجناحه الذي فيه الداء فليغمسه كله ورواه
البيهقي من رواية ابي سعيد الخدري ايضا ومعنى امقلوه اغمسوه كما في روايته

قولان م

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)